

عقد شقة مزور يكلف مستثمراً 750 ألف درهم



دبي: محمد ياسين

دانّت محكمة الجنايات في دبي شخصين من جنسية عربية، وقضت بحبس أحدهما حضورياً والآخر غيابياً عاماً واحداً وتغريمهما بالتضامن 750 ألف درهم وإبعادهما عن الدولة بعد قضاء محكوميتهما، وذلك لإدانتهما بالاستيلاء على مبلغ الغرامة وشيك مصرفي بمبالغ أخرى من مستثمر بعد عرضهما شقة للبيع بمستندات مزورة. ودارت أحداث القضية في شهر أغسطس من العام الماضي، حين تقدم مستثمر ببلاغ يفيد بتعرضه للاحتيال والاستيلاء على 750 ألف درهم، وأفاد بأن رجلين عرضا عليه شقة للبيع في منطقة الميدان بدبي قيمتها مليونان و850 ألف درهم، ووافق على عرضهما وقام بتحويل 750 ألف درهم على حساب أحدهما وسلمهما شيكاً مؤجلاً بما تبقى من قيمة الشقة.

وتابع المُبلِّغ في التحقيقات، أنهم طلبا منه دفع 1% قيمة تسجيل الشقة في دائرة الأراضي والأموال، فقام بمنح أحدهم شيكاً بقيمة 28,500 درهم ليقوم بتسجيل الشقة وفق الإجراءات المتبعة إلا أنهما ماطلا في نقل ملكية الشقة، حيث قام بمراجعة الجهة المختصة فتبين أن جميع المستندات مزورة. وحسب ملف القضية، تم القبض على أحد المتهمين، وأقر

في التحقيقات بأنه اشترك مع المتهم الهارب في الاحتيال على المستثمر بموجب شهادة ملكية مزورة ادعى أنها صادرة من دائرة الأراضي والأملاك، حيث قاما بتغيير اسم مالك الشقة ووضع اسم شركته، كما زورا إيصالات صادرة من دائرة الأراضي والأملاك لإقناع المستثمر بامتلاكهما الشقة

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024